الدراسات
اللغوية والأدبية

رِسَالَةٌ فِيْ بَيَانِ أَنَّ الفِعْلَ وَالحَرْفَ يَقَعَانِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ لنظام الدين أحمد الكيلاني المتوفى في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري / دراسة وتحقيق

الاستاذ المساعد الدكتور
محمد هادي البعّاج
جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسية

رِسَالَةٌ فِيْ بَيَانِ أَنَّ الفِعْلَ وَالحَرْفَ يَقَعَانِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ لنظام الدين أحمد الكيلاني المتوفى في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري / دراسة وتحقيق

A thesis in explanation that the verb and the letter stand for predictate Nizamuddin Ahmed Al-Kilani, Who Died in the Second Half of the Eleventh Century AH / Study and Investigation

الاستاذ المساعد الدكتور
محمد هادي البعّاج
جامعة الكوفة- كلية التربية الأساسية
Assistant Prof. Dr. Mohammed Hadi Al-Ba'aj
College of Basic Education / University of Kufa
Mohammed.albaaj@uokufa.edu.iq

ملخص البحث:
تُعنى هذه الدراسة بتحقيق مخطوطة نحوية موسومة بـ (رسالة في بيان أن الفعل والحرف يقعان مسندًا إليه) لمؤلفها نظام الدين أحمد الكيلاني الملّقب بحكيم الملك الجيلاني ، وهو أحد أعلام القرن الحادي عشر الهجري . انتظم هذا العمل في قسمين ، تضمّن القسم الأول الدارسة ويحتوي على ثلاث فقرات تحدثتُ في الأولى عن حياة المؤلف ، وجاءتْ الفقرةُ الثانية تعريفًا بالإخبار في اصطلاح النحويين ، على حين تضمنت الفقرة الثالثة وصف المخطوط ومنهجية التحقيق المتبعة . وجاء القسم الثاني من هذه الدراسة معنيًّا بالنص المحقق .

الكلمات المفتاحية : (نظام الدين ، أحمد الكيلاني ، الإخبار ، الاسم ، الفعل ، الحرف)

Abstract

This study is concerned with the investigation of a grammatical manuscript entitled (A message of clarification that the verb and the letter are attributed to it) by its author Nizam al-Din Ahmad al-Kilani, nicknamed Hakim al-Malik al-Jilani, and he is one of the greatest figures of the eleventh century AH. This work was organized into two parts, the first part included the study and contains three sections, in the first I talked about the author's life, and the second stage was a definition of news in the terminology of grammarians, while the third stage included a description of the manuscript and the investigation methodology followed. The second part of this study was concerned with the investigated text.

Keywords:(Nizam al-Din, Ahmad al-Kilani, The predicate, the Noun, the verb, the letter)

مقدمة:

الحمد لله كما يليقُ بجلاله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم تسليمًا غزيرًا وفيرًا كثيرًا . تأتي أهمية هذه المخطوطة من كونها تعالج مسألة رئيسة من مسائل النحو العربي وهي مسألة الإسناد ، الذي عدّه جمهور النحويين علامة مائزة للأسماء فحسب ، أمّا الفعل والحرف فلا يمكن الإسناد إليهما ، وقد استطاع نظام الدين أحمد الكيلاني في هذه المخطوطة الفريدة أن يخالف ما سار عليه الجمهور ويأتي بأدلة عقلية فلسفية تُثبت أنّ الإسناد ممكن في الأفعال والحروف أيضًا ، وذلك حين جرت مناقشة علمية بينه وبين بعض العلماء في خصوص هذه المسألة – كما سيأتي – وقد عمد الكيلاني إلى جمع أدلته في رسالة أسماها **(رِسَالَةٌ فِيْ بَيَانِ أَنَّ الفَعْلَ وَالحَرَفَ يَقَعَانِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ)** .

يتألف هذا العمل من قسمين (الدراسة ، والتحقيق) ، تضمّن القسمُ الأولُ الدارسةَ ويحتوي على ثلاث فقرات ، تحدثتُ في الأولى عن حياة نظام الدين أحمد الكيلاني وقد تضمنت ما يأتي (اسمه ونسبه ولادته وأساتيذه ومكانته العلمية ، مكانته الاجتماعية ، مصنفاته ، وفاته) . وجاءت الفقرة الثانية تعريفًا بالإخبار في اصطلاح النحويين ، على حين كانت الفقرة الثالثة وصفًا للمخطوط ومنهج التحقيق . أمّا القسم الثاني من هذه الدراسة فقد اختصّ بإخراج النص المحقق. ختامًا ينبغي عليّ أنّ أشكر الله تعالى أن سهّل لي طريقًا ألتمسُ فيه علمًا ،

وأسأله أن يهديني إلى سواء السبيل فلا أضلُّ ولا أشقى ، إنّه نعم المولى ونعم النصير .

القسم الأول : الدراسة

أولًا / حياة نظام الدين أحمد الكيلاني :

- **اسمه ونسبه :**

هو نظام الدين أحمد بن علي بن الحسن بن نظام الدين الكيلاني المريداني [١]، كذا ورد ((اسمه ونسبته بخطه في صنعاء بآخر نسخة من شرحه على نهج البلاغة المجلد الأول ، ولكن نسي كتابة اسمه أحمد في هذا الموضع مع التصريح بتسميته بذلك في أوله)) [٢] .

يُلّقب بـ (حكيم الملك) ، ويُلقب أيضًا بـ (فلك) [٣]، ويبدو أنّ هذين اللقبين عُرف بهما حين إقامته في الهند في حيدر آباد ، ولعلّهما من الألقاب الرسمية التي كان الملك يمنحها للعلماء وأرباب الدولة ، أمّا لقبه المريداني فنسبة إلى منطقة مريدان التابعة لمدينتي رشت ولاهيجان[٤] ، وأحسب أنّ لقبه الكيلاني نسبة إلى منطقة كيلان في شمال إيران .

- **ولادته وأساتيذه ومكانته العلمية :**

لم تذكر المصادر التي ترجمة لحياة الكيلاني سنة ولادته أو مكان الولادة بالتحديد ، مثلما لم تتعرض بالتفصيل لذكر أساتيذه وشيوخه الذين أخذ عنهم علومه واستقى منهم معارفه ، بيد أنّه توجد إشارات ذُكر فيها أنّه تتلمذ على الأمير محمد باقر الداماد ابن شمس الدين محمد الحسيني الاسترآبادى الأصفهانى المتوفى سنة ١٠٤٠هـ [٥] ، ((ويبدو أنّ له مناقشات مع هذا الأستاذ ولا يقنع ببعض آرائه فيردّ عليها بمحضره كما صرح بذلك في بعض كتاباته)) [٦] .

إنّ هذه المناقشات والردود تدل على إمكانية علمية مميزة ومقدرة نقدية عالية ، فهو لا يكتفي بتلقي المعلومة وتلقفها من دون فحص وتمحيص وأخذ وردّ ، وهذا ديدن من سبر أغوار العلوم واستجلى كوامنها ولم يركن إلى ما بان وظهر منها .

وخليق بنا القول إنّ ثمة إشارة ثانية في رسالة نظام الدين أحمد الكيلاني الموسومة بـ (خواص كلمة لا إله إلا الله) [٧] تكشف عن تتلمذه على يد ((الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي واصفًا له بالأستاذ))[٨] والشيخ العاملي ((حالُهُ في الفقه ، والعلم والفضل ، والتحقيق والتدقيق ، وجلالة القدر وعظم الشأن ، وحسن التصنيف ، ورشاقة العبارة ، وجمع المحاسن ، أظهر من أن يُذكر ، وفضائله أكثر من أن تُحصر ، وكان ماهرًا ، متبحرًا ، جامعًا ، كاملًا ، شاعرًا ، أديبًا منشئًا (ثقة) ، عديم النظير في زمانه في الفقه والحديث ، والمعاني والبيان)) [٩] وقد توفي سنة ١٠٣٥هـ .

لقد كان الشيخ الكيلاني موسوعيًا يأخذ من كلّ شيء بطرف ، يدلُّنا على ذلك أنّه ألف موسوعة فارسية ضمت علومًا مختلفة ((من الطبيعيات

والطب والفلسفة والكلام والدعاء والعلوم الغريبة والتفسير والأخلاق والأدب والمنطق والموسيقا والفقه وتاريخ الملوك والعلماء ، وغيرها))[١٠].

إنّ هذه العلوم المتنوعة تدلّ بشكل واضح وجلي على سعةٍ في اطلاع الكيلاني على المنتج العلمي في زمانه ، وترصّدهِ للعلوم المختلفة سواء أكانت علمية بحتة كالطب والطبيعيات أم أدبية كالموسيقى والأدب واللغة أو دينية كالتفسير والفقه والمنطق ونحو ذلك .

- مكانته الاجتماعية :

كان لنظام الدين أحمد الكيلاني صلات وثيقة جدا بملوك الهند وإيران آنذاك ، فقد كان ((من المقربين عند السلطان عبد الله قطبشاه الهندي١٠٣٥-١٠٨٣هـ))(١١) ، وقد ((كان في خدمة بلاط القطبشاهية بحيدر آباد إلى عصر عبد الله القطبشاهي)) (١٢) ، بل كان((من أمراء دولة السلطان عبد الله قطبشاه))(١٣) .

أرسله السلطان عبد الله قطبشاه برسالة إلى الشاه صفي الصفوي ، جاء فيها ((حكمت وفضائل دستكاه ، حقايق ومعارف دانكاه ، مؤتمن الدولة العلية ، مولانا نظام الدين أحمد مخاطب حكيم الملك)) [١٤] وهذا الوصف كما يقول صاحب المفصل في تراجم الأعلام وصف للكيلاني ((بالحكمة والفضيلة وعلو المعارف والأمانة لدى الدولة)) [١٥] .

ويبدو لي أنّ هذه المكانة الاجتماعية المرموقة التي حظي بها الكيلاني لها علاقة وثيقة بغزارة نتاجه المعرفي ، فقد ألف ثلةً من مصنفاته باسم السلطان عبد الله قطبشاه ، ومنها على سبيل التمثيل كتابه (ماهية المنى وكيفية انعقاد النطفة وتولد الجنين وحقيقة الحرارة الغريزية) (١٦) .

- مصنفاته :

خلّف الكيلاني مصنفات علمية كثيرة في مجالات المعرفة المتباينة ، جاء أغلبها على شكل رسائل صغيرة [١٧]، وقد ألّف بعضها بلغته الفارسية الأم ، على حين ألّف بعضها الآخر باللغة العربية التي أجادها واتقن استعمالها وأحسن الخوض في علومها . وفيما يأتي ثبتٌ بطائفة كبيرة من مؤلفاته[١٨]:

أحوال كائنات الجو ، اختلاف مذاهب وكثرة طرقه ، اختيارات نظامي ، استجابت دعا(مخطوطة) أسرار البراعة وأنوار الفصاحة (وهو شرح لكتاب نهج البلاغة) ، تحقيق مادة منوي وانعقاد نطفة ، الجبر والتفويض ، الجوهر والعرض ، حاشية الأفق المبين في أنّ الشر أمر عدمي ، حدوث العالم ، خواص بعض الأدوية ، خواص كلمة لا إله إلا الله ، خواص مومیائي ، خواص هليله ، رسالة في بيان أن الفعل والحرف يقعان مسندا إليه (هذه الرسالة مدار الدراسة والتحقيق) ، السر في عظمة سورة الفاتحة (وهو منشور في مجموعة تراث الشيعة القرآني بتحقيق محمد جواد المحمودي) ، سمند دولت ، شرح

الكلمات التامات والباقيات الصالحات ، العقل الفعال ، غذاء الأجنة في بطون الأمهات ، فرس نامه ، قيافه شناسي ، كيفية انعقاد النطفة ، ما يضع الناس في غير موضعه (وهو ذيل لكتابه : منتخب درة الغواص) ، مرآة الإله في وجود الواجب تعالى وربطه بالممكنات ، مضمار دانش ، منافع الموت منتخب درة الغواص ، الموسيقى أصلها وفرعها ، الوحدات إلى الأثني عشريات .

– وفاته :

اختلفت المصادر في سنة وفاة الكيلاني ، فقد صرّح الشيخ الطهراني صاحب كتاب الذريعة أنّ نظام الدين أحمد الكيلاني توفي سنة ١٠٥٩هـ ، قال : ((سكن حيدر آباد في عهد السلطان عبدالله القطب شاه ، وتوفي سنة ١٠٥٩هـ)) [١٩] . بيد أنّ الطهراني نفسه ذكر في موطن ثانٍ من الذريعة أنّ الكيلاني ألّف كتابه (مضمار دانش) حسب طلب الشاه عباس الثاني وقد فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٧هـ[٢٠].

ونصّ صاحب كتاب مرآة الكتب على أنّه كان حيًّا حتى سنة ١٠٣٦هـ ، قال : ((نظام الدين هو أحد شرّاح نهج البلاغة ، ولم أقف على ترجمته ، ويظهر من شرحه أنّه كان أديبًا منشئًا ، وكان حيًّا سنة ست وثلاثين وألف)) [٢١] . وأرجح أنّه كان حيًّا سنة ١٠٥٥هـ ، إذ يظهر ذلك جليّا من قول الجيلاني حين ألف رسالته في (خواص كلمة لا إله إلا الله) ، فقد ذكر إنّ هذه جملة (لا إله إلّا الله) ((ألهمت إليه حين الاشتغال بهذا الذكر في ليلة الجمعة ١٩شوال سنة ١٠٥٥هـ)) [٢٢] .

ثانيًا/ الإخبار، تعريفه وأنواعه وآراء العلماء فيما يصحُّ الإخبار عنه

قبل الولوج في تعريف مصطلح الإخبار ينبغي الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح ليس شائع الاستعمال في المصنفات النحوية ، فالنحويون في العادة يستعملون مصطلحًا مرادفًا له وهو الإسناد ، والإسناد ((والإخبار متقاربان في هذا المعنى))[٢٣] ، وإن كان الإسناد أعمّ من الإخبار ، فقد جاء في المقتصد ((اعلم أنّ الاسناد مجراه مجرى الإخبار ... غير أنّ في الإسناد فائدة ليست في الإخبار وهي أنّ من الأفعال ما لا يصح إطلاق الأخبار عليه كفعل الأمر نحو ليضرب زيد ، إذ الأمر لا يكون من حيث أن الخبر ما دخله الصدق والكذب ويصح أن يطلق عليه الإسناد ؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء)) [٢٤] ، وهذا يعني أنّ الإسناد ((يصلح لما يصلح له الإخبار ، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد)) [٢٥] .

جاء في اللباب عند تعريف الفعل ما نصه : ((وحد الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه وذكر الإسناد ههنا أولى من الإخبار ؛ لأن الإسناد أعم ، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر غيرهما وليس الإخبار كذلك ، بل هو مخصوص بما صحّ أن يقابل بالتصديق والتكذيب ، فكلّ إخبار إسناد وليس كل إسناد إخبارًا)) [٢٦] .

وتشييدًا على شيوع الإسناد على حساب الإخبار من جهة ، وأنّ الإسناد أعمّ من الإخبار فما صلح له صلح للإخبار من جهة ثانية سأعتمد تعريفات النحويين للإسناد .

يُراد بالإسناد ((عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه)) [٢٧] ، أو هو ((عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجهٍ يحسن السكوت عليه)) [٢٨] ،وهو يمثل ((نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه)) [٢٩] .

إنّ الإسناد في النحو العربي على صنفين : أولهما إسناد إلى اللفظ والمعنى معًا وهو ما يسمى بالإسناد الحقيقي ، وهذا خاص بالأسماء فقط دون الأفعال والحروف ، قال ابن السراج (ت٣١٦هـ) :((فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال : أن الاسم ما جاز أن يُخبَر عنه ، نحو قولك : عمرو منطلقٌ وقام بكر . والفعل : ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك فيكون حديثاً عن الأخ ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم ولا يقوم يجلس . الحروف : ما لا يجوز أن يُخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو : مِنْ وإلى)) [٣٠].

إنّ (عمرو) في المثال أعلاه (عمرو منطلقٌ) هو المسند إليه الانطلاق لفظًا ومعنى وليس الإسناد إليه في اللفظ فحسب ، وهذا الإسناد – أي الإسناد المعنوي– يمتنع أن يتحقق مع الفعل والحرف ، فلا يمكن أن نقول كما مثّل ابن السراج : ذهبَ يقومُ ، بأن نجعل (يقوم) هو المسند إليه الذهاب لفظًا ومعنى ،مثلما لا يصح ذلك مع الحرف .

وثانيهما : الإسناد إلى اللفظ من دون المعنى وهو ما يسمى بالإسناد اللفظي ، وهذا الصنف يجوز أن يُسند فيه إلى الأسماء والأفعال والحروف على حد سواء ، قال الرضي الأستراباذي (ت٦٤٦هـ) : ((إذا قُصد بكلمة : ذلك اللفظ دون معناها، كقولك: أينَ كلمةُ استفهامٍ ، و: ضربَ فعلٌ ماضٍ، فهي عَلَم ؛وذلك لأنّ مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره، وهو منقول ؛ لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول آخر هو اللفظ)) [٣١] .

فالعلة من جواز الإسناد إلى الأفعال والحروف هي أنّها أصبحت أعلامًا ، وقد نُقلت من مدلول المعنى إلى مدلول جديد هو مدلول اللفظ ، فإذا قلنا : (ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ) لا نريد بذلك الإخبار عن (ضَرَبَ) من ناحية المعنى وإنّما من ناحية مدلول اللفظ فقط .

قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) : ((الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه فإن كان باعتبار المعنى اختصّ بالأسماء ، وقيل فيه وضعي وحقيقي ، كقولك : زيدٌ فاضلٌ ، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم ، نحو: زيدٌ معربٌ ، ولفعلٍ ، نحو : قام مبني على الفتح ، ولحرف ،نحو : في :حرف

جر ، ولجملة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة)) [٣٢] .

وقد شايع ابنَ مالك ثلةٌ من النحويين ، منهم أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ((فإنّه لا يختص بالاسم بل يوجد في الفعل ، نحو : "ضرب : فعلٌ ماضٍ" ، وفي الحرف نحو "في : حرف جر" وفي الجملة نحو : "زيدٌ قائمٌ مبتدأٌ وخبرٌ"))[٣٣] ، وكذلك شايعه تلاميذ أبي حيان ناظرُ الجيش (ت٧٧٨هـ) بقوله : ((ثم الإسناد قسمان : لفظي ومعنوي ، فاللفظي : ما عضد به الحكم على اللفظ فقط ، ويشترك فيه ... الاسم والفعل والحرف ، ويشاركها فيه الجملة أيضا... والمعنوي : ما قُصِدَ به الحكم على معنى الكلمة ، أي :مدلولها لا على لفظها . ويسمى وضعيًا وحقيقيًا أيضًا ، وهذا هو المختصُّ بالأسماء)) [٣٤] .

ويتحتّم علينا أن نذكر أيضًا أنّ الإسناد اللفظي لا يقتصر على الألفاظ المستعملة بل يشمل : ((حتى المهملات أيضًا ، كما يقال : (جق) مهملٌ ، و(ديز) مقلوب زيد)) [٣٥] .

وتأسيسًا على ذلك يمكن القول إنّ الإسناد الحقيقي خاصٌّ ، على حين يكون الإسناد اللفظي عامًّا وهذا ما نصّ عليه ابن مالك بقوله : إنّ الإسناد باعتبار المعنى ((خاصٌ بالأسماء ، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنّه عامٌ)) [٣٦] .

وخالف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) رأي ابن مالك ، معتقدًا أنّ الإسناد بشقيه اللفظي والحقيقي من خواص الأسماء فحسب ، ودليله على ذلك أنّنا إذا قلنا (ضَرَبَ : فعل ماضٍ) فإنّ (ضربَ) ((هذا اسمٌ، ولهذا أُخْبر عنها بقولك فعلٌ ماضٍ ، وإنّما فتحت على الحكاية، يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلّ على حدث وزمان، وضرب هنا لا تدل على ذلك، وأنّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصح أن يكون له فاعل)) [٣٧] ، ومراد ابن هشام أنّ الإسناد لم يتحقق لـ(ضَرَبَ) باعتباره فعلًا وإنّما تحقق له باعتبار اسميته والإخبار عنه ودليله على ذلك أمران ، أحدهما : أنّ (ضرب) في المثال لا تدل على الحدث والزمان ، والآخر: أنّ (ضرب) لا فاعل له والفعل لا بد له من فاعل . ولذا قال ابن هشام ردًّا على ابن مالك ، ((وأما قول ابن مالك: إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسمُ هو الإسناد المعنوي، فلا تحقيق فيه)) [٣٨].

وقد نقل الرازي (٦٠٦هـ)[٣٩] أنّ بعض العلماء أجاز الإسناد إلى الأفعال والإخبار عنها اتكاءً على أدلة نقلية وأخر عقلية ، فأمّا النقلية فما ورد في كتاب الله العزيز، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة : ٦. فقوله تعالى : (ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) فعلان وقد أُخبر عنهما بقوله (سَواءٌ)

. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ : يوسف :٣٥ ، ففاعل الفعل (بَدَا) هو الفعل (لَيَسْجُنُنَّهُ) [٤٠] . وأما الأدلة العقلية فلا موجب لذكرها هنا ؛ لأنه سيتم ذكرها بالتفصيل في المتن المحقق .

وأرى وفاقًا لما جاء في النصوص القرآنية المتقدمة وغيرها أن تُعدّل القاعدة النحوية كي تكون منسجمة مع ما جاء في القرآن الكريم أفصح نص على الإطلاق ، فتكون القاعدة بالشكل الآتي :

إنّ الإسناد علامة فارقة من علامات الأسماء في الأعم الأغلب ، وقد يُسند إلى الفعل حالات قليلة جدا ؛ لقصد دلالي يتوخاه المتكلم .

ثالثًا/ وصف المخطوطة ومنهج التحقيق :

اسم المخطوطة : إنّ التثبت من اسم المخطوطة والتأكد من نسبتها إلى مؤلفها ركيزتان أساسيتان في عمل المحقق ، وتجدر الإشارة إلى أنّه ورد في متن المخطوطة أنّ اسمها (**رِسَالَةٌ فِيْ بَيَانِ أَنَّ الفَعْلَ وَالحَرَفَ يَقَعَانِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ**) ، بيد أنّ السيد أحمد الحسيني في كتابه (المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي) ، ذكر أنّ اسمها (الشّهاب في صحةِ الإخبارِ عن الفعلِ والحرفِ) ، مع ذكر حادثة تأليفها ، قال: ((جرت مناقشات بين الجيلاني وبعض العلماء في المسألة وذلك سنة ١٠٤٠ هـ بحضرة مهابت خان حاكم دهلي ، غلب عليهم الجيلاني وأثبت ما يرتئيه ، فطلب منه الخان أن يدونها في رسالة خاصة فدونها وسماها الشهاب)) [٤١].

وتجدر بي الإشارة إلى أنّي لم أجد تسمية (الشهاب) في متن هذه الرسالة ، ولا في متن المخطوطات التي جاءت من ضمنها ، وكذلك لم أعثر على هذه التسمية في فهارس المخطوطات التي تيسّر لي الحصول عليها ، باستثناء ما أثبته السيد أحمد الحسيني في كتابه المتقدم ذكره .

وقد يقول قائلٌ لعلّ مخطوطة الشهاب تختلف عن هذه المخطوطة ، وهنا أقول لا اختلاف بينهما فالمخطوطة واحدة ؛ لأنّها تحمل الرقم نفسه في مركز إحياء التراث الإسلامي وهو (٩٨١) ، فضلًا عن تطابق أول هذه المخطوطة وآخرها مع مخطوطة السيد الحسيني التي وسمها بالشهاب ، وقد قال واصفًا إياها : ((أوله " الحمدُ للهِ الذي خلقَ الإنسانَ وعلّمه البيانَ وجعلَ النحوَ مفتاحَ النطقِ ولمحَ الكلامِ وسلّمَ اللسانِ" . آخره : " لكنْ يلزمُ التخصيصَ الذي ينافي الكليّةَ التي هي مدَّعاهم")) [٤٢] .

نسبة الرسالة إلى مؤلفها : لقد جاء في الصفحة الأولى من هذه المخطوطة ما يصرح بهذه النسبة ،إذ ورد فيها : ((وبعد فيقول الفقيرُ إلى اللهِ الغني نظامُ الدين أحمد الكيلاني الملقّب بحكيمِ الملك الجيلاني إنّ المشهور عند الجمهور وقد أطبق النحويون واتّفق أهلُ العربيةِ أنّ الفعلَ والحرفَ لا يصحُّ الإخبارُ عنهما)) [٤٣] ، وجاء

في كتاب (المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي) أنّ : ((الشّهابُ في صحةِ الإخبارِ عن الفعلِ والحرفِ "٢٣ ظ – ٢٥ظ " تأليف نظام الدين أحمد الكيلاني . ردّ قصير على النحويين حيث يذهبون إلى أن الإخبار عن الفعل والحرف غير صحيح والإخبار خاص بالأسماء فيحاول الجيلاني في هذه الرسالة إثبات صحة الإخبار عنهما في أمثلة يذكر جملة منه))[٤٤] فهذان النصان يثبتان بضرس قاطع نسبة هذه المخطوطة إلى مؤلفها نظام الدين أحمد الكيلاني .

وصف المخطوطة :

١. إنّ هذه المخطوطة نسخة واحدة فريدة ، فلم أعثر على نسخة ثانية منها بالرغم من أنّني بذلت جهدًا مضنيًا في البحث عنها ، ابتداءً من مراجعة المختصين في عالم التحقيق وأهل الخبرة ، مرورًا بتصفح فهارس المخطوطات التي استطعت –بفضل الله وتوفيقه –الوصول إليها ، وانتهاءً بالبحث في الشبكة العنكبوتية .

٢. إنّ هذه النسخة موجودة ضمن مجموعة مخطوطات لنظام الدين أحمد الكيلاني في مركز إحياء التراث الإسلامي في إيران رقم المجموعة (٩٨١) ، وتوجد نسخة مطابقة لها في المكتبة المركزية في جامعة طهران رقمها ١١/ ٢١٨٤ .

٣. إنّ هذه المخطوطة نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، وعدد أوراقها خمس ورقات ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة أربعة عشر سطرًا ، وعدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح بين ثماني وتسع كلمات ، وأبعادها (١٥×١٠سم) .

٤. أول هذه المخطوطة : ((الحمدُ للهِ الذي خلقَ الإنسانَ وعلّمه البيانَ وجعلَ النحوَ مفتاحَ النطقِ ولمحَ الكلامِ وسلّمَ اللسانِ)) [٤٥] ، وآخرها : ((وهذا جارٍ بما نحن فيه أيضًا لكنْ يلزمُ التخصيصَ الذي ينافي الكليّةَ التي هي مدَّعاهم)) [٤٦] .

٥. توجد تعقيبة أسفل الجهة اليمنى في بعض صفحات المخطوطة تشير إلى الكلمة التي تبتدأ بها الصفحة اللاحقة .

منهج التحقيق : يمكن إيجاز عملي في التحقيق بما يأتي :

– حاولتُ جاهدًا إثبات ما أراده المؤلف وقصده ملتزمًا بما جاء في هذه النسخة الفريدة ، بيد أّني – في مواطن قليلة– أثبت في متن النص المحقق ما حسبتُ صوابه مع التنبيه في الهامش إلى ما كان مدونًا في أصل المخطوطة .

– ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة .

– قمتُ بتحرير نصّ المخطوطة على وفق قواعد الإملاء المعاصرة ، مع وضع علامات الترقيم في أماكنها الصحيحة ؛ لما لها من أثر كبير جدًا في تنظيم النص ومن ثم سهولة فهمه .

– شكّلتُ معظم كلماتِ المخطوط ؛ وذلك لتسهيل قراءتها ورفع اللبس الذي قد يقع فيها .

– علقتُ على بعض المسائل قصد إيضاحها وإزالة الغموض عنها .

– وضعتُ رقمًا بين حاصرتين داخل النص المحقق إشارة إلى نهاية الصفحة في أصل المخطوطة وذلك على الشكل الآتي/ص/ مع وضع رقم الصفحة .

القسم الثاني : النص المحقق

صور المخطوطة

ورقة العنوان

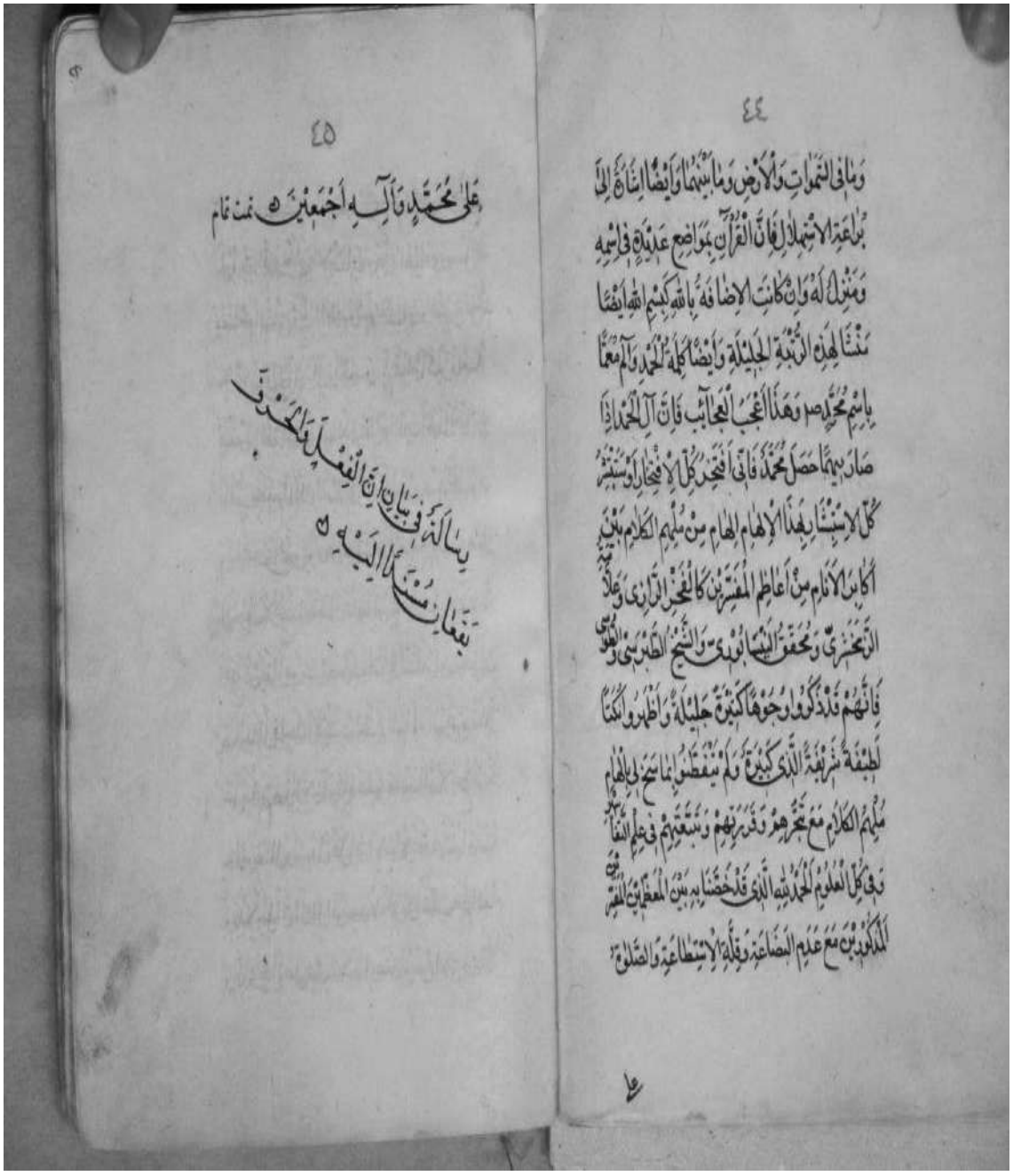

٤٤

وما في السموات والأرض وما بينهما وأيضا اشارة إلى
براعة الاستهلال فإن القرآن بمواضع عديدة في اسمه
ومنزل له وإن كانت الاضافة بالله كبسم الله أيضا
نتشاهد هذه التوبة الجليلة وأيضا كلمة الحمد وآلم معا
باسم محمد صلعم وهذا أعجب العجائب فإن آل الحمد إذا
صار بينهما حصل محمد فإني أفتخر كل الافتخار وأستبشر
كل الاستبشار بهذا الالهام الهام من ملهم الكلام بين
أكابر الأنام من أعاظم المفسرين كالفخر الرازي وعلاء
الزمخشري ومحقق النيسابوري والشيخ الطبرسي والطوسي
فإنهم قد ذكروا وجوها كثيرة جليلة وأظهروا نكتا
لطيفة شريفة لكن كثيرة ولم ينقطوا بما سنح لي بالهام
ملهم الكلام مع تحررهم وتدربهم وتبحرهم في علم المعاني
وفي كل العلوم الحقيقية التي قد خصصنا به بين المعظمين المفخمين
المكرمين مع عدم البضاعة وقلة الاستطاعة والصلوة

٤٥

على محمد وآله أجمعين تمت تمام

رسالة في بيان أن الفعل والحرف
يقعان مسندا اليه

الورقة الأولى من المخطوطة

الورقة الأخيرة من المخطوطة

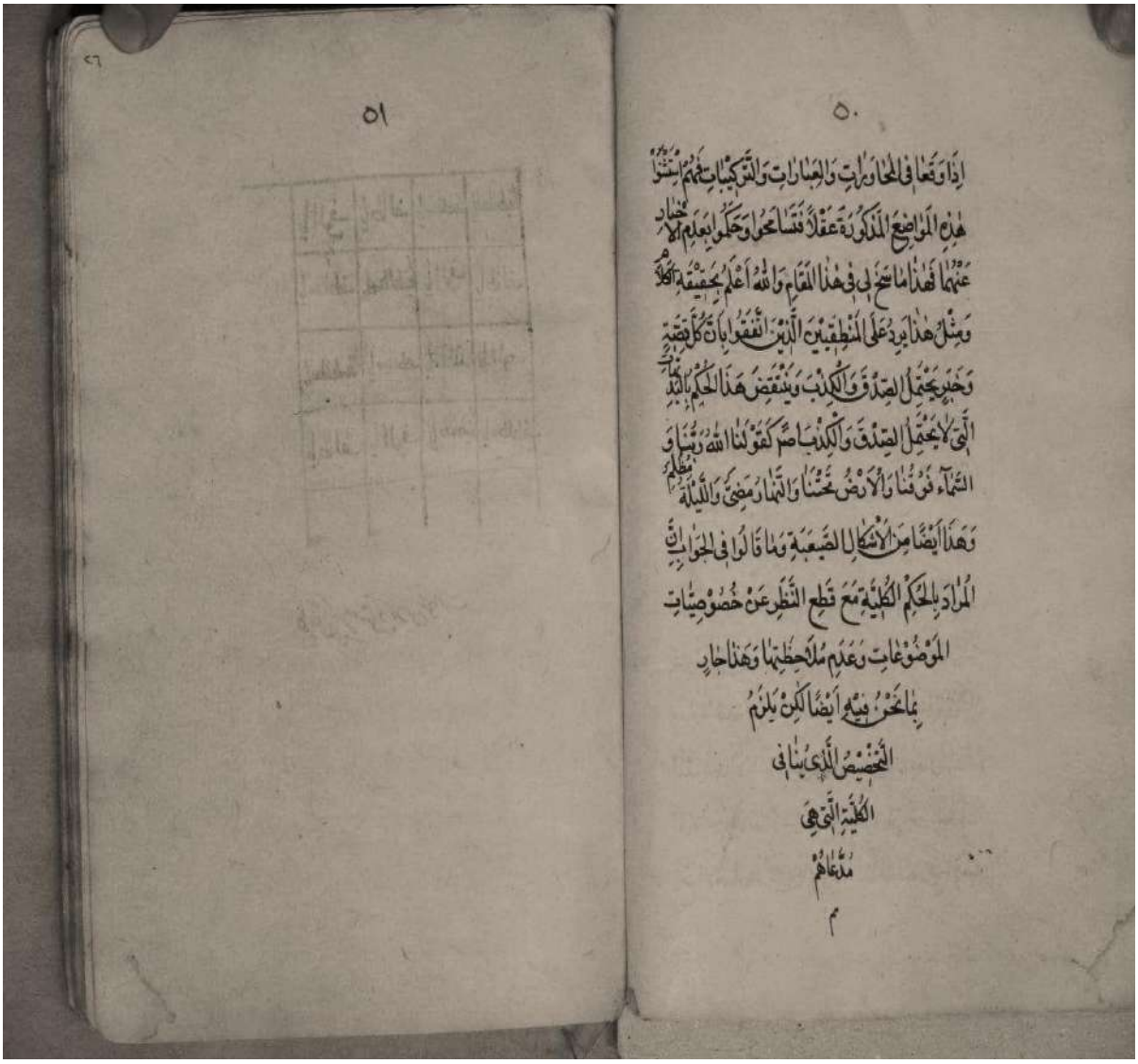

٥٠

إذا وقعا في المحاورات والعبارات والتركيبات ثم استثنوا
هذه المواضع المذكورة عقلاً فتسامحوا وحملوا بعلم الاختيار
عنهما فهذا ما سنح لي في هذا المقام والله أعلم بحقيقة الكلام
ومثل هذا يرد على المنطقيين الذين اتفقوا بأن كل قضية
وخبر يحتمل الصدق والكذب وينتقض هذا الحكم بالقضية
التي لا يحتمل الصدق والكذب كقولنا الله ربنا و
السماء فوقنا والأرض تحتنا والنهار مضيء والليلة مظلمة
وهذا أيضا من الأشكال الصعبة وما قالوا في الجواب أن
المراد بالحكم الكلية مع قطع النظر عن خصوصيات
الموضوعات وعدم ملاحظتها وهذا جار
بما نحن فيه أيضا لكن يلزم
التخصيص الذي بنا في
الكلية التي هي
مدلول العام
م

٥١

القسم الثاني : النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي خلقَ الإنسانَ وعلّمه البيانَ وجعلَ النحوَ مفتاحَ النطقِ ولمحَ الكلامِ وسلّمَ اللسانِ والصلاةُ[٤٧] على محمدٍ خيرِ الإنسِ والجانِ وآلهِ وأهلهِ وسلمَ تسليمًا كثيرًا .

وبعد فيقول الفقيرُ إلى اللهِ الغني نظامُ الدين أحمد الكيلاني الملقّب بحكيمِ الملك الجيلاني إنّ المشهور عند الجمهور وقد أطبق النحويون[٤٨] واتّفق أهلُ العربيةِ أنّ الفعلَ والحرفَ لا يصحُّ الإخبارُ عنهما بوجهٍ من الوجوهِ[٤٩] ؛ لأنّه لا يصحُّ أنْ يقالَ : (مِنْ عَنْ) ، (ضَرَبَ قَتَلَ) وأمثالهما ، ولا يخفى أنّ هذا مثالٌ واحدٌ ولا يُثبتُ الحكمَ العامَ ، وليس لهم دليلٌ قويٌ على حكمهم هذا إلّا ذا ، ويُرَدُّ عليهم أيضًا أنّه لا يصحُّ أنْ يُقالَ : (جدارُ جبال) [٥٠] ، ولم يدلَّ على أنّ الاسم لا يصحُّ الإخبارُ عنه وبه ؛ لأجل أنّ المثالَ الواحدَ لا يكفي في إثباتِ حكمِ العام .

والذي يدلُّ على صحةِ الإخبارِ عنهما وجوهٌ[٥١]:

- الأوّل : أنّ الإخبارَ /ص١/عنهما بأنْ لا يصحُّ الإخبارُ عنهما إخبارٌ عنهما .

- والثاني : أنّ كلَّ واحدٍ منهما من أقسامِ الكلمةِ فصحَّ الإخبارُ عنهما بأنّهما كلمةٌ ، كما يقال : (مِنْ كلمةٌ) ، و(فَعَلَ كلمةٌ) .

- والثالث : أنّ كلَّ واحدٍ منهما موضوعٌ للبحثِ في النحو ، ويُبحَثُ فيه عن عوارضهما ، وكلُّ ما كانَ كذلك يصحُّ الإخبارُ عنه .

- والرابع : أنّ لكلّ واحدٍ منهما حقيقةً وماهيةً[٥٢] ممتازة منهما عمّا عداه ، وكلُّ ما كانَ كذلك يصحُّ الإخبارُ عنهُ ، وأقلُّهُ أنّهُ ممتازٌ عن غيرِهِ .

- والخامس : أنّ لكلّ شيءٍ ثَبَتَ له أنّهُ شيءٌ فَحَمْلٌ هو ثابتٌ لكلّ شيءٍ بديهةً ، فَثَبَتَ أنّ الحرفَ من حيثُ هو حرفٌ حرفٌ ، والفعلَ من حيثُ هو فعلٌ فعلٌ ، وهذا الحملُ بديهيٌ أوليٌّ ثَبَتَ لكلِ شيءٍ أولًا.

- والسادس : أنّه إنّهم قالوا الحرفُ مبنيٌّ الأصلِ ، والفعلُ مبنيٌّ ومعربٌ[٥٣] ، وضَرَبَ فعلٌ ماضٍ ، ومِنْ حرفُ جرٍ ، وضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ أفعالٌ ، والحروفُ أقسامٌ جارةٌ وعاطفةٌ ، والفعلُ أنواعٌ ثلاثيٌ ورباعيٌ /ص٢/، مجردٌ ومزيدٌ ، وصحيحٌ وسالمٌ ومعتلٌ[٥٤] وغير ذلك ، والفعلُ ما دلَّ على نفسهِ مقترنٌ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ [٥٥]، والحرفُ ما دلَّ على غيرِهِ [٥٦]، فالكلُّ إخبارُ عنهما بأنّهما ذاك وذلك ، فَهُمْ أخبروا عنهما بمواضعَ كثيرةٍ ، وهم من أكابرِ العلماءِ والعقلاءِ كيفَ يحكمون بأنَّ الفعلَ والحرفَ لا يصحُّ الإخبارُ عنهما ، فيلزم أنّهم يناقضونَ أنفسَهم من حيثُ لا يشعرون ، وهذا بعيدٌ جدًا ، فإنّ قولَهُمْ إنّ الفعلَ والحرفَ لا يصحُّ الإخبارُ عنهما إخبارٌ بأنّه لا يُخبرُ عنهما ، فإنْ كانَ المرادُ اللفظ فيلزمُ الكذبَ ؛ لأنَّ اللفظَ اسمٌ فيصحُّ

الإخبارُ عنهُ بأنّه اسمٌ ، وإنّ كانَ المرادُ ما يصدقُ عليهِ فهو فعلٌ وحرفٌ فَثَبَتَ المطلوبُ وذلك قولُهم : ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ أفعالٌ ، فإنّ المُخبَر –عنه– في هذا الكلامِ إنْ كان اسمًا فهو كذبٌ صريحٌ بأنُه أفعالٌ ، وإن كانَ أفعالًا فالفعلُ من حيثُ هو فعلٌ مُخْبَر عنهُ ، وما قيلَ من أنَّ المُخْبَرَ عنهُ في أمثالِ هذا الكلامِ اللفظُ فعلٌ ماضٍ ، ومِنْ /ص٣/ حرفُ جرٍ ، المرادُ الصيغُ والعلَمُ كما قال الفاضلُ الجاميُّ[٥٧] بقوله ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ ، المُراد هذا اللفظُ حرفُ جرٍ ، وقال آخرُ يعني صاحبَ المفضّل[٥٨] استفْعَل عَلَمُ فعلٍ ماضٍ لا ينفعُ أصلًا ؛ لأنّهُ يلزمُ الكذبَ الصريحَ ؛ لأنّه باعتبارِ اللفظِ والصيغِ والعَلَم اسمٌ فليس بفعلٍ فالحكمُ بأنّه فعلٌ كذبٌ والحملُ يقتضي الاتحادَ بالذاتِ والمغايرةَ بالمفهومِ ، وكذا لا يصحُّ الحملُ باعتبارِ المعنى فيهما ، كما ترى يصحُّ الإخبارُ عنهما ، وأيضًا الفعلُ أمّا عبارةٌ عن صيغةٍ دالةٍ على المعنى المخصوصِ ، وأمَّا أنْ يكونَ عبارة عن ذلكَ المدلولِ ، وعلى أيّ التقديرينِ صحَّ الإخبارُ عن كونهِ دالًا وعن كونهِ مدلولًا ، فهذهِ الإشكالاتُ واردةٌ على ظاهرِ حكمِهم ، ولا يمكنُ المفرُّ عنهما إلّا بالتوجيهِ والتخصيصِ ، بأنْ يُقالَ مرادهم أن لا يصحّ الإخبارُ عن الفعلِ والحرفِ لم يكن كليّةً بأن لا يصحّ الإخبارُ عن أنفسهما[٥٩] بأنّهما كذا وكذا ، بل لا يصحُّ الإخبارُ/ص٤/ إذا وقعا في المحاوراتِ والعباراتِ والتركيباتِ فهم استثنوا هذه المواضعَ المذكورةَ عقلًا فتسامحوا وحكموا بعدم الإخبار عنهما ، فهذا ماسخٌ لي في هذا المقامِ واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الكلامِ[٦٠] .

ومثلُ هذا يَرِدُ على المنطقيينَ الذين اتفقوا بأنَّ كلَّ قصةٍ وخبرٍ يحتملُ الصدقَ والكذبَ[٦١] ، وينتقض هذا الحكمُ بالبديهياتِ التي لا تحتملُ الصدقَ والكذبَ أصلاً ، كقولنا : (اللهُ ربُنا ، والسماءُ فوقَنا ،والأرضُ تحتَنا ، والنّهارُ مضيءٌ ، والليلُ مظلمٌ) ، وهذا أيضًا من الإشكالات[٦٢] الصعبة ، وما قالوا في الجواب إنّ المرادَ بالحكمِ بالكليةِ مع قطعِ النظرِ عنَ خصوصيّاتِ الموضوعاتِ وعدمِ ملاحظتهما ، وهذا جارٍ بما نحن فيه أيضًا لكنْ يلزمُ التخصيصَ الذي ينافي الكليّةَ التي هي مدَّعاهم . تم/ص٥/.

الهوامش:

١ ينظر ترجمة المؤلف في المصنفات الآتية : الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٢٨/ ٢٧١ ، ٢٩٤، وطبقات أعلام الشيعة :٢١/٨ ، وكشف الحجب والاستار عن أسماء الكتب والاسفار :١/ ٦٩، ومرآة الكتب: ٢٧٩/١– ٢٩٨ ، والمفصل في تراجم الأعلام : ٦٥/١.

٢ المفصل في تراجم الأعلام : ٦٥/١.

٣ ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ١٩/ ٣٣، وطبقات أعلام الشيعة :٢١/٨ ، والمفصل في تراجم الأعلام : ٦٥/١.

٤ المفصل في تراجم الأعلام : ٦٥/١.

٥ ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٢٨ / ٢٩٤.

٦ المفصل في تراجم الأعلام : ٦٥/١.

٧ المخطوطة موجودة في مركز إحياء التراث الإسلامي ورقمها (٩٨١) ، ينظر : المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي : ٢/ ١٠٢.

٨ المفصل في تراجم الأعلام: ٦٥/١.

٩ معجم رجال الحديث : ٥/١٧.

١٠ ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٢٨ / ٢٩٤.

١١ طبقات أعلام الشيعة :٢١/٨ .

١٢ الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٢٣ / ٢٥٨ .

١٣ المصدر نفسه : ٧ / ٢٧٢ .

١٤ طبقات أعلام الشيعة :٢١/٨ .

١٥ المفصل في تراجم الأعلام : ٦٥/١.

١٦ الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٢٤ / ٢١ .

١٧ معظم رسائله ما زالت مخطوطات لم تر نور التحقيق لغاية الآن ، وهي موجودة في مركز إحياء التراث الإسلامي في قم ، رقمها : ٩٨١ .

١٨ ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ١٩/ ٣٣، المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي :١٠٠/٢– ١٠٤ ، المفصل في تراجم الأعلام : ٦٧/١– ٦٨.

١٩ الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٢٨ / ٢٩٤.

٢٠ ينظر : المصدر نفسه : ٢٦ / ١٥٢.

٢١ مرآة الكتب : ٢٩٨/١.

٢٢ المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي :٢/ ١٠٣.

٢٣ مسائل خلافية في النحو : ٦٨

٢٤ المقتصد في شرح الإيضاح :١/ ٧٦–٧٧.

٢٥ المصدر نفسه:١/ ٧٧.

٢٦ اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٨/١.

٢٧ شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٩.

٢٨ التعريفات : ٧.

٢٩ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٥٧/١.

٣٠ الأصول في النحو:٣٧/١.

٣١ شرح الرضي على الكافية : ٥١٤/٢.

٣٢ شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٩.

٣٣ ينظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل : ١/ ٤٤.

٣٤ شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ١٥٠/١.

٣٥ دستور العلماء : ١/ ٥٨.

٣٦ شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٩.

٣٧ مغني اللبيب :٨٧٣.

٣٨ المصدر نفسه :٨٧٣.

٣٩ ينظر : التفسير الكبير:٣٨/١ .

٤٠ ينظر : المصدر نفسه: ٣٨/٢.

٤١ المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي : ٢/ ١٠١، (هامش : رقم ١) .

٤٢ المصدر نفسه : ٢/ ١٠٢.

٤٣ المخطوطة : ١.

٤٤ المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي : ٢/ ١٠١.

٤٥ المخطوطة : ١ .

٤٦ المخطوطة : ٥ .

٤٧ ورد في المخطوطة (صلوة) ، وآثرت كتابتها بالرسم الإملائي المعاصر .

٤٨ يبدو أنّ الكيلاني نقل اتفاق النحويين في هذه المسألة عن الرازي الذي يقول : ((اتفق النحويون على أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما)) ، التفسير الكبير : ١/ ٣٨.

٤٩ ينظر : الأصول في النحو:١/٣٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/٤، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ١/١٥٠.

٥٠ ورد في التفسير الكبير (جدار سماء) بدل (جدار جبل) ، ينظر التفسير الكبير : ١/ ٣٨.

٥١ لقد تحدث الرازي بشكل مفصل عن صحة الإخبار عن الفعل والحرف ، قائلا : ((اتفق النحويون على أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما ، قالوا لأنه لا يجوز أن يقال : ضرب قتل ، ولقائل أن يقول المثال الواحد لا يكفي في إثبات الحكم العام وأيضا فإنه لا يصح أن يقال : جدار سماء ، ولم يدل ذلك على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه لأجل أن المثال الواحد لا يكفي في إثبات الحكم العام فكذا ههنا ، ثم قيل الذي يدل على صحة الإخبار عن الفعل والحرف وجوه :

الأول : أنا إذا أخبرنا عن ضرب يضرب أضرب بأنها أفعال فالمخبر عنه في هذا الخبر إما أن يكون اسمًا أو فعلا أو حرفا فإن كان الأول كان هذا الخبر كذبا وليس كذلك وإن كان الثاني كان الفعل من حيث أنه فعل مخبرا عنه فإن قالوا المخبر عنه بهذا الخبر هو هو هذه الصيغ وهي أسماء قلنا هذا السؤال ركيك ؛ لأنه على هذا التقدير يكون المخبر عنه بأنه فعل اسما فرجع حاصل هذا السؤال إلى القسم الأول من القسمين المذكورين في أول هذا الإشكال وقد أبطلناه .

الثاني إذا أخبرنا عن الفعل والحرف بأنه ليس باسم ، فالتقدير عين ما تقدم . الثالث أنّ قولنا الفعل لا يُخبر عنه إخبار عنه بأنه لا يخبر عنه ، وذلك متناقض فإن قالوا المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه هو هذا اللفظ فنقول قد أجبنا على هذا السؤال ، فإنا نقول المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه إن كان اسمًا فهو باطل ؛ لأنّ كل اسم مخبر عنه وأقل درجاته أن يُخبر عنه بأنه اسم وإن كان فعلا فقد صار الفعل مخبرا عنه . الرابع الفعل من حيث هو فعل والحرف من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عمّا عداها ، وكل ما كان كذلك صح الإخبار عنه بكونه ممتازا عن غيره ، فإذا أخبرنا عن الفعل من حيث هو فعل بأنه ماهية ممتازة عن الاسم فقد أخبرنا عنه بهذا الامتياز . الخامس الفعل إما أن يكون عبارة عن الصيغة الدالة على المعنى المخصوص وإما أن يكون عبارة عن ذلك المعنى المخصوص الذي هو مدلول لهذه الصيغة فإن كان الأول فقد أخبرنا عنه بكونه دليلا على المعنى وإن كان الثاني فقد أخبرنا عنه بكونه مدلولا لتلك الصيغة فهذه سؤالات صعبة في هذا المقام)) . التفسير الكبير : ١/ ٣٨.

٥٢ قال علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) معرّفًا الماهية ومفرّقًا لها عن الحقيقة : ((الماهية تُطلق غالبًا على الأمر المتعقل مثل المتعقل من الإنسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي والأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب ما هو يسمى ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة ...)) التعريفات : ٢٥٠.

٥٣ يقول ابن السراج : ((الأفعال تقسم قسمين : مبنيٌ ومعرب ، فالمبني ينقسم قسمين : مبنيٌ على حركةٍ ومبنيٌ على سكونٍ ... وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة وهذا الفعل إنما أُعرب لمضارعته الأسماءَ وشبهه بها)) . الأصول في النحو :١٤٥/٢-١٤٦.

٥٤ هذه تقسيمات الفعل صرفيًا، فالفعل من حيث الزيادة والتجرد ينقسم على مجرد ومزيد ، ((فالمجرد ما كانت جميع حروفه أصلية ، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة . والمزيد ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية)) ، شذا العرف في فن الصرف : ٦١. وينقسم الفعل من حيث الصحة والاعتلال على قسمين ، هما : الصحيح : ((هو ما خلت أصوله من أحرف العلة ، وهي الألف والواو والياء نحو : كتب ... والمعتل : ما كان أحد أصوله حرف علة نحو : وجد)) ، شذا العرف في فن الصرف : ٥٨.

٥٥ قال ابن هشام الأنصاري : ((والفعل في الاصطلاح ما دلّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأَزمنة الثلاثة)) ، شرح شذور الذهب : ١٨.

٥٦ عرّف ابن السراج الحروف بأنّها ((ما لا يجوز أن يُخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو : مِنْ وإلى)) ، الأصول في النحو : ٢٧/١.

٥٧ هو : ((عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي نور الدين ، مفسر فاضل ، ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) وانتقل إلى هراة وتفقه ، وصحب المشايخ الصوفية ، وحج سنة ٨٧٧هـ فطاف البلاد ، وعاد إلى هراة فتوفي بها)) . الأعلام للزركلي :٢٩٦.

٥٨ على الرغم من البحث الدقيق إلّا أنّي لم أستطع معرفة من هو (صاحبَ المفضّل) الذي يقصده .

٥٩ ورد في المخطوطة (نفسهما) ، الصواب هو أن نقول (أنفسهما) ، ينظر المخطوطة : ٤ .

٦٠ يبدو أنّ الكيلاني أراد أن يشير إلى أنّ النحاة بنوا حكمهم النحوي بعدم جواز الإخبار عن الفعل والحرف استنادا إلى التركيبات اللغوية الشائعة في البيئة العربية وليس بالاعتماد على الجانب الفلسفي العقلي الذي احتج به هو.

٦١ عرّف الشيخ محمد رضا المظفر(ت ١٣٨٣هـ) الخبر بأنّه : ((المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب)) . المنطق :٥٣/١.

٦٢ ورد في المخطوطة (الأشكال) ، وأرى أن الصواب هو أن نقول (الإشكالات) ، ينظر المخطوطة : ٥ .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق: د . عبد الحسين الفتلي ، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت –ط٣– ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، بيروت دار العلم للملايين ، ط ١٥، ٢٠٠٢م .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دمشق دار القلم .
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار النشر: دار الكتاب العربي–بيروت–ط١–١٤٠٥هـ.

التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي ، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت –ط١– ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد للعيني ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، بيروت المكتبة العصرية ، ٢٠٠٤هـ ، ط١ .
- دستور العلماء أو جامع العلوم باصطلاحات الفنون ، القاضي عبد الرسول عبد النبي الأحمد عرّب عباراته الفارسية حسن هادي فحص ، لبنان دار الكتب العالمية .
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، أقا بزرك الطهراني ، بيروت دار الأضواء ، ط٢.
- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ، تعليق محمد بن عبد المعطي خرج شواهده أبو الأشبال أحمد بن سالم ، دار الكيان للطباعة والنشر .
- شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، الدكتور محمد بدوي المختون ، د ط ، د ت .
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش ، دراسة وتحقيق محمد علي فاخر ومجموعة من الباحثين ، القاهرة دار السلام للطباعة والنشر ، ط١، ٢٠٠٧.
- شرح الرضي على الكافية ، الرضي الأستراباذي ، دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري المملكة العربية السعودية –جامعة محمد بن سعود ، ١٩٩٦م ، ط١ .
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر ،دار النشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- رسالة في بيان أن الفعل والحرف يقعان مسندا إليه ، نظام الدين أحمد الكيلاني (المخطوطة) .
- طبقات أعلام الشيعة ، أقا بزرك الطهراني ،بيروت – دار إحياء التراث العربي ، ط١،٢٠٠٩م .
- كشف الحجب والاستار عن أسماء الكتب والأسفار، السيد إعجاز حسين النيسابوري ، مع مقدمة للآية الله العظمى المرعشي النجفي ، قم مطبعة آية الله المرعشي النجفي ، ط٢.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د . عبد الإله النبهان ، دار النشر: دار الفكر – دمشق –ط١– ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
- المخطوطات العربية في مركز إحياء التراث الإسلامي ، أحمد الحسيني ، مطبعة سرور ١٤٢٤هـ ، ط ١.

- مرآة الكتب ، علي ابن موسى التبريزي ، تحقيق محمد علي الحائري ، مكتبة آية الله المرعشي – قم ، ط١ ، ١٤١٤هـ.
- مسائل خلافية في النحو، تأليف: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني ،دار النشر: دار الشرق العربي – بيروت – ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، ط١.
- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي ، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د . مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار النشر: دار الفكر – دمشق – ١٩٨٥، ط٦ .
- المفصل في تراجم الأعلام ، السيد أحمد الحسيني الأشكوري ، مطبعة ظهور إيران ، ط١، ٢٠١٥هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق ، ١٩٨٢م .
- المنطق ، الشيخ محمد رضا المظفر ، دار التعارف للمطبوعات ، ٢٠٠٦م ، ط٣ .